

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠١٧

الخميس، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)	السيدة باربرا وودورد	الرئيس
السيد بوليانسكي	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد خوجة	ألبانيا	
السيد أبو شهاب	الإمارات العربية المتحدة	
السيد فلين	أيرلندا	
السيد كوستا فيليو	البرازيل	
السيد داي بنغ	الصين	
السيدة بونغو	غابون	
السيد أغيمان	غانا	
السيد دوريفير	فرنسا	
السيد كيبوينو	كينيا	
السيد أوتشوا مارتينيس	المكسيك	
السيدة هايمرباك	النرويج	
السيد أسوكان	الهند	
السيدة توماس - غرينفيلد	الولايات المتحدة الأمريكية	

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-31879 (A)



ومنذ بداية الهدنة، ظهرت علامات مشجعة على أن وقف الأنماط الدورية للتصعيد أمر ممكن. فقد حدث انخفاض كبير في العنف وفي أعداد الضحايا من المدنيين. ولم تقع ضربات جوية مؤكدة داخل اليمن، كما لا يتم شن هجمات من داخل اليمن عبر حدوده. وازداد تدفق الوقود إلى البلد عبر موانئ الحديدية. وتجري الاستعدادات لإقلاع رحلات تجارية من مطار صنعاء للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٦ على قدم وساق. ويعمل مكتبي على الجمع بين الأطراف لفتح الطرق في تعز وغيرها من المحافظات. وينبغي عدم الاستهانة بتأثير ذلك على حياة اليمنيين ولا بدلالاته الرمزية.

ومع أن الهدنة صامدة بشكل عام، فإن التقارير بشأن عمليات عسكرية، لا سيما في محيط مأرب، مقلقة ويجب التعامل معها بشكل عاجل وفق الآليات التي أسستها الهدنة. وأخبرني العديد من اليمنيين أنهم يخشون استغلال الهدنة واستخدامها للتمهيد لتصعيد جديد. وهذا الخوف مفهوم، في ظل غياب الثقة والتجارب السابقة، وأود أن أذكر الأطراف بأنَّ المبدأ الأساسي للهدنة هو ضرورة استخدام المهلة التي توفرها الهدنة لإحراز تقدم نحو إنهاء الحرب، وليس لتصعيدها. فقد التزمت الأطراف علناً بوقف التصعيد، وهذا ما يتوقعه منها الشعب اليمني والمجتمع الدولي. وأنشأ مكتبي آليات تنسيق تغطي جميع نواحي الهدنة وأحث الأطراف على المشاركة بجدية وبشكل هادف في تلك الآليات.

وأود التشديد على أنَّ تخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع والمدنيين، رجالاً ونساءً وأطفالاً، من أولويات هذه الهدنة. ورأينا بالفعل دخول عدد من السفن موانئ الحديدية، وقد كان لذلك أثر إيجابي على حياة المدنيين. ويجب استئناف الرحلات من مطار صنعاء وإليه، ونعمل مع الشركاء لتحقيق ذلك في أقرب وقت ممكن. وأود التأكيد أيضاً على أنَّ التوصل إلى اتفاق لفتح طرق في تعز وغيرها من المناطق يمثل أولوية. فأنا أعلم أن سكان تعز قد طال انتظارهم للحظة التي يمكنهم فيها التنقل بحرية إلى داخل المدينة وخارجها. ومن الضروري القيام بعمل جاد في تعز لفتح الطرق للسماح

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانس غرونديبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

وينضم السيد غرونديبرغ إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

السيد غرونديبرغ (تكلت بالإنكليزية): في بداية هذا العام، أخبرت المجلس أنَّ التصعيد العسكري كان من أسوأ ما شهدناه في اليمن منذ أعوام (انظر S/PV.8946). والآن، يسعدني أن أخبركم أنَّ ثمة ضوءاً في نهاية النفق. فبعد حوالي ثلاثة أشهر من المفاوضات الثنائية، وافقت الأطراف على مبادرة الأمم المتحدة بشأن إعلان هدنة في جميع أنحاء البلد لمدة شهرين قابلة للتجديد، وهي الهدنة الأولى التي تمتد لتشمل جميع أنحاء البلد منذ ستة أعوام.

وبدأت الهدنة عُرة شهر رمضان المبارك وتتضمن أحكاماً لتحسين حرية حركة البضائع والمدنيين من الرجال والنساء والأطفال. وحتى الآن، لا يزال الاتفاق صامداً على نطاق واسع. وتمنح الهدنة اليمنيين فترة هدوء وفترة يمكن خلالها السعي من أجل إحلال السلام، ولكنها تتطلب التزاماً مستمراً من الأطراف ودعماً واسعاً من المنطقة والمجتمع الدولي لكفالة صمودها ولكي تصبح نقطة تحول صوب السلام.

لم شمل العائلات اليمنية مع أحبائها في أقرب وقت ممكن. وفي ذلك المسعى، سيقدم مكتبي ولجنة الصليب الأحمر الدولية الدعم، بوصفهما رئيسين مشاركين للجنة الإشرافية.

في نهاية آذار/مارس وبداية نيسان/أبريل، استضاف مجلس التعاون الخليجي مشاورات مع مئات اليمنيين في الرياض تمخض عنها دعم معلن للتوصل إلى حل سلمي للنزاع. وقد أسفرت تلك المشاورات عن عدة استنتاجات، بما في ذلك الحاجة إلى تقادي الحلول العسكرية والالتزام بالحوار السياسي تحت رعاية الأمم المتحدة. وبرهن ذلك على أهمية المنظمات الإقليمية في دعم جهود الأمم المتحدة في إحلال السلام.

وفي ٧ نيسان/أبريل، اتخذ الرئيس هادي قرارا بتفويض سلطاته الكاملة إلى مجلس القيادة الرئاسية المشكل حديثا. وتماشيا مع تطعات مجلس الأمن، أرحب بإنشاء مجلس القيادة الرئاسية للحكومة اليمنية وتولييه مسؤوليات، وهو يضم مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة السياسية. أعرب مجلس الأمن عن توقعه بأن تشكيل مجلس القيادة الرئاسية يمثل خطوة مهمة نحو الاستقرار وتسوية سياسية شاملة بقيادة ومملكة يمنية برعاية الأمم المتحدة. وأتطلع إلى المشاركة مع مجلس القيادة الرئاسي لمواصلة العمل من أجل تحقيق تلك الغاية.

كذلك أرحب بالحزمة الاقتصادية التي أعلنتها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

إن الهدنة فرصة لتوجيه اليمن نحو اتجاه جديد، ولكن إذا أردنا تعزيز هذا المسار ومنع الانزلاق مرة أخرى إلى القتال، فلا بد من إحراز تقدم على الجبهة السياسية أيضا. يحتاج اليمنيون، من خلال الحوار، إلى تحديد تسوية تفاوضية للصراع والإمساك بزمام الملكية في التسوية.

إنني إذ أتطلع إلى المستقبل، سأواصل إشراك الطرفين في البناء على العناصر الواردة في الهدنة، سواء من أجل الحفاظ عليها أو كجزء من عمليتي المتعددة المسارات. وسوف اهتدي في مشاوراتي أيضا بتلك الجهود. في نهاية مارس/آذار، أكملت الجولة الأولى من المشاورات

للمدنيين على جانبي الخطوط الأمامية، داخل المدينة وفي المناطق المحيطة بها على السواء، للذهاب إلى العمل والدراسة ولتسهيل التجارة.

وأود أن أتقدم بالشكر لحكومة اليمن ولأنصار الله على تحليهما بروح القيادة المطلوبة وتقديم التنازلات اللازمة للتوصل إلى هذا الاتفاق. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشجعهما على مواصلة تنفيذ جميع عناصر الهدنة. وأود أن أنوه بالأدوار بالغة الأهمية التي اضطلعت بها المملكة العربية السعودية وسلطة عُمان دعمًا للمفاوضات التي أوصلتنا إلى هذه المرحلة.

واضطلع أعضاء مجلس الأمن أيضا بدور حاسم في دعم المحادثات. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي تعمل بنشاط معنا لإنشاء بعض الآليات المرتبطة بمعايير الهدنة. وأود أيضا أن أنوه بإسهامات الفاعلين اليمنيين في مجال السلام. وترتكز هذه الهدنة على الجهود الدؤوبة التي تبذلها منذ أمد طويل الجهات المدنية الفاعلة والمجموعات الشبابية والناشطات في مجال السلام في اليمن في سياق سعيهم لإنهاء الحرب وتحسين أوضاع المدنيين في كل أنحاء البلد. وسأواصل العمل معهم لتوليد زخم إضافي لإحلال السلام.

لقد تحققت الهدنة نتيجة للالتزامات التي قطعتها الأطراف على أنفسها، وهي هدنة تحظى بدعم دولي كبير. ولكنّها ما زالت هشّة ومؤقتة. ويتعين علينا أن نعمل معًا بشكل جماعي ومكثف في الأسابيع القادمة للحيلولة دون انهيارها.

وسأواصل إشراك الطرفين في تنفيذ الهدنة وتعزيزها وتمديدتها. كان هذا محور زيارتي الأخيرة إلى مسقط وصنعاء. وأنا ممتن للمحادثات البناءة التي أجريتها في صنعاء، والتي تلقيت خلالها التزاما مؤكدا بجميع جوانب تنفيذ الهدنة. وناقشت أيضا الخطوات التالية المتعلقة بتعزيز الهدنة وخطوات أخرى سنتخذ بعد فترة الشهرين.

كانت هناك دلالات إيجابية أخرى على إحراز تقدم في بناء الثقة في الأسابيع الأخيرة. لقد أحرزنا تقدما في تبادل المعتقلين، وأحث الطرفين على الاتفاق بسرعة على تفاصيل الإفراج عنهم لكي يتسنى

الدولي أكثر من أي وقت مضى للحفاظ على الزخم والتحرك نحو إيجاد نهاية شاملة وسلمية ومستدامة للصراع. وسأحتاج إلى مضاعفة جهود المجلس ودعمه خلال هذه الفترة الحرجة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غرونديبرغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث. ومع ذلك، أعتقد اليوم أننا ربما نشعر بالتفاؤل ذلك أننا نشهد التغييرات التي يمكن أن تساعد في تمهيد الطريق نحو مستقبل أكثر إشراقا للشعب اليمني.

السيد غريفيث (تكلم بالإنكليزية): كما سمعنا من السيد غرونديبرغ، بعد سنوات عديدة من الصراع والأزمات، أصبح الأمل سلعة نادرة في اليمن.

إن الهدنة التي وصفها السيد غرونديبرغ من فوره خطوة إلى الأمام في غاية الأهمية. وتؤثر بالفعل تأثيرا إيجابيا على الحالة الإنسانية. وعلى الرغم من ورود أنباء عن وقوع اشتباكات محدودة في عدد قليل من المناطق، وخاصة في مأرب وتعز، فقد انخفضت الأعمال القتالية بشكل حاد في جميع أنحاء البلاد. وانخفض عدد الضحايا المدنيين إلى أدنى مستوى له منذ أشهر، وهذا تحسن كبير بعد أسابيع من الصراع المتصاعد في وقت سابق من هذا العام.

تصل الآن المزيد من سفن الوقود إلى الحديدة، مما يساعد على تخفيف النقص الحاد في الوقود. أدى هذا النقص، على مدى أشهر، إلى ارتفاع الأسعار، وحرمان الناس من الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات. وهذا بدوره عرّض النساء والفتيات لمزيد من المخاطر أثناء سفرهن بعيدا بحثا عن الماء أو غاز الطهي.

كما سمعنا، فإن الهدنة تهدف أيضا إلى تيسير حركة الأشخاص والبضائع والمساعدات الإنسانية من خلال استئناف الرحلات التجارية من مطار صنعاء، والعمل على إعادة فتح الطرق في تعز ومناطق أخرى. وسيصبح الوصول إلى المجتمعات التي تعيش بالقرب من الخطوط الأمامية أسير، بما في ذلك في تعز، حيث عانى السكان

والمناقشات مع سائر الرجال والنساء اليمنيين، وأيضا مع الأحزاب السياسية والخبراء الاقتصاديين والأمنيين والجهات الفاعلة المدنية، والجمهور اليمني الواسع. وكان الهدف من ذلك تفهم أولوياتهم فيما يتعلق بالعناصر الاقتصادية والأمنية والسياسية التي ساسترشد بها في إطار عملية متعددة المسارات للتوصل إلى تسوية دائمة. وسأعقد مزيدا من المشاورات بعد شهر رمضان.

أما الرسالة الرئيسية التي انبثقت من المشاورات حتى الآن فمؤداها أن اليمنيين يريدون إنهاء الحرب. إنهم يريدون العيش في أمن وأمان، وأن يتمكنوا من رعاية أسرهم، والحصول على الخدمات العامة وممارسة حقوقهم. وشدد اليمنيون، رغما عن الانقسامات السياسية والجغرافية، على الوضع الاقتصادي المتردي في البلاد، مشددين على ضرورة استئناف دفع الرواتب وتقديم الخدمات، ومعالجة ارتفاع تكاليف المعيشة؛ وضمان حرية تنقل الأشخاص والسلع، وتوحيد المؤسسات الاقتصادية.

أشار العديد من اليمنيين إلى ضرورة وجود إدارة حكومية فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، بما في ذلك على المستوى المحلي. شددت عدة مجموعات من جنوب اليمن على الحاجة إلى معالجة المسألة الجنوبية بطريقة دائمة. وقد تطرق يمنيون آخرون إلى ضرورة وضع ترتيبات أمنية تشمل الجهات الفاعلة الأمنية المحلية والمجتمع المدني وأن تكون ملزمة باحتياجات السكان المدنيين.

لقد شاركت النساء بهمة في تلك المشاورات، ويشجعني ذلك كثيرا. وقد أبرزن الأثر غير المتناسب للصراع والضغط الاقتصادي عليهن. كذلك طلبن إشراكهن في محادثات السلام وحماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف.

ستشكل تلك الأولويات الخطوات التالية ونهجي العام للتوصل إلى حل مستدام. وتوفر الهدنة فرصة نادرة للتحويل نحو مستقبل سلمي. وستكون الأسابيع المقبلة اختبارا لتعهدات الأطراف بالوفاء بالتزاماتها. وهذا هو الوقت المناسب لبناء الثقة والطمأنينة، ولن يكون أمرا سهلا بعد أكثر من سبع سنوات من الصراع. سيحتاج اليمن إلى دعم المجتمع

علاوة على ذلك، أحث الطرفين على اغتنام الفرص العديدة التي يتيحها الوقت الراهن. وشأنني شأن الآخرين، أدعو مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى إلى تسخير كل السبل لدعم تلك الجهود.

ومع ذلك، وعلى الرغم مما يراودنا من أمل في المستقبل، فإن الحقيقة المتجسدة أمامنا اليوم أن ملايين الأشخاص في اليمن ما زالوا بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. يبذل شركاؤنا كل ما في وسعهم للمساعدة. وفي هذا العام، تسعى وكالات الإغاثة إلى الحصول على مبلغ يقل عن ٤,٣ مليار دولار لمساعدة ١٧,٣ مليون شخص، وهي حملة شهدنا إطلاقها في أمس القريب. وقد حشدت إعلان التبرعات ١,٣ مليار دولار من التعهدات، ويسرنا أن نلاحظ أنه تم الإعلان عن تعهدات إضافية منذ ذلك الحين، بما في ذلك ٣٠٠ مليون دولار من المملكة العربية السعودية. ولكن من الواضح أننا ما زلنا بحاجة إلى مزيد من التمويل. وأود أن أشكر جميع مانحينا على زيادة تبرعاتهم، وخاصة الذين زادوا تعهداتهم بشكل كبير منذ العام الماضي، مثل بعض الحاضرين هنا، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

واستشرافا للمستقبل، سنحتاج إلى المزيد، وسأستمر في طلب التبرعات. ولا يزال التمويل يشكل أكبر تحدٍ للاستجابة. وهناك خطر جدي من أن يستمر تقليص البرامج الأساسية عبر القطاعات، بما في ذلك المعونة الغذائية والمياه والرعاية الصحية ودعم النازحين. وقد استمعنا إلى مناقشة ذلك الخطر في جلسات سابقة. وإذا لم تحصل هذه البرامج على الأموال التي تحتاج إليها، فإنها ستتوقف في نهاية المطاف. إن السماح لعملية المعونة بالانهيار يتعارض مباشرة مع الزخم الإيجابي جدا الذي نحن محقون في الترحيب والاحتفال به اليوم. ولذلك، سنبدل كل ما في وسعنا للعمل مع المانحين من أجل كفالة بقاء هذه البرامج المنقذة للحياة.

هناك تقييم إنساني مشترك بين الوكالات لليمن، وهو قيد التنفيذ منذ ثمانية أشهر. إنه عمل كبير وسيكون عوناً رئيسياً في جعلنا جميعاً نفهم الطريقة التي توزع بها المساعدة الإنسانية، وأن نرد، إلى حد ما،

لسنوات من تطويق مدينتهم بسبب الصراع وإغلاق طرقها. أما الأشخاص الذين يحتاجون إلى السفر إلى الخارج من صنعاء للحصول على الرعاية الطبية أو لأسباب أخرى، فسيكون بمقدورهم أخيراً القيام بذلك.

هذه كلها أخبار طيبة، ما دامت الهدنة قائمة. وبالإضافة إلى الهدنة نفسها، ربما يوجد المزيد من الأخبار السارة تلوح في الأفق.

إن حزمة الدعم الاقتصادي البالغة ٣ مليارات دولار والتي تم الإعلان عنها في المشاورات اليمينية الأخيرة التي عقدها مجلس التعاون الخليجي موضع ترحيب كبير. ويشمل ذلك دعم الوقود والمساعدة الإنمائية، والأهم من ذلك، إيداع مبلغ جديد بقيمة ملياري دولار في البنك المركزي اليمني - مقسما بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والتي ينبغي تهنئتهما على هذا القرار - للمساعدة في تحقيق الاستقرار في العملة. وقد استعاد الريال اليمني بالفعل ٢٥ في المائة من قيمته منذ إعلان الهدنة. وهذا يعني أن المواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى، التي لا بد من استيرادها كلها تقريبا، ينبغي أن تصبح قريبا بأسعار معقولة للشعب اليمني.

كذلك أحرز تقدم في الجهود المبذولة لحل مشكلة الخطر الذي تشكله ناقلة النفط FSO SAFE. واقترح الأمم المتحدة الجديد باستبدال سفينة FSO SAFER ونقل النفط إلى سفينة مؤقتة حظي بتأييد قوي. وأعتقد أن السيد ديفيد غريسلي كان هنا في نيويورك مؤخرا، حيث قدم إحاطة لأعضاء المجلس بصورة غير رسمية عن هذه المسألة. ويمكن أن يبدأ العمل في أيار/مايو، إذا استطعنا جمع الأموال، إذ ثمة حاجة إلى ما يقرب من ٨٠ مليون دولار.

كما سمعنا من السيد غرونديبرغ، يحدونا الأمل أيضا في أن يساعد مجلس القيادة الرئاسي الجديد على حل التشرذم الذي تسبب في بعض الأحيان، بتحديات لوكالات تقديم المعونة. ونضم صوتنا إلى صوت السيد غرونديبرغ في التطلع إلى مشاركة المجلس الجديد في الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي ومستدام للصراع. قلوبنا تلهج بالدعاء بالتوفيق للسيد رشاد العلمي في منصبه القيادي الجديد.

فبراير. لا أستطيع أن أتخيل كيف هو الوضع بالنسبة لهم ولأسرهم. فقد مضى على احتجازهم الآن لدى خاطفيهم أكثر من ٦٠ يوماً، في ظروف بالغة الخطورة. ولذلك، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء أنباء عمليات الاختطاف مؤخرًا.

ومع ذلك، قلت في بداية بياني إنني متفائل، وكثيرًا ما اتهمت بأنني مفرط في التفاؤل. لكن تفاؤلي له ما يبرره في هذه الحالة. فقد وصف السيد غرونديبرغ بوضوح الإمكانيات والآمال التي يجب أن تكون لدينا حاليًا والفرص التي يجب أن نغتنمها الآن.

إنها لحظة استثنائية. وعلى غرار المبعوث الخاص، أشيد بالذين قرروا تحقيق هذه اللحظة. وأود أن أؤكد للشعب اليمني أننا سنتضامن معه في سعيه لجعل هذه الهدنة سمة دائمة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص هانز غرونديبرغ ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتهما، وأن أهنيئ السيد غرونديبرغ على جهوده الهائلة للتوسط في التوصل إلى هدنة.

وللمرة الأولى منذ عام ٢٠١٦، سيشعر اليمنيون بما يعنيه العيش في سلام نسبي. وتنتهي المملكة المتحدة على جميع الأطراف لتقديمها مقترحات ومشاركتها في تدابير بناء الثقة للحفاظ على تلك الهدنة. نحن الآن بحاجة إلى إحراز تقدم سريع لتحقيق التدفق الحر للوقود والسلع والرحلات الجوية، ونحتاج إلى التحول بسرعة إلى المفاوضات السياسية.

وتشيد المملكة المتحدة، على وجه الخصوص، بالجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي والحكومة اليمنية لإجراء مشاورات جادة وإصلاح سياسي مهم. ويمثل تشكيل مجلس القيادة الرئاسي خطوة حيوية. وتشيد أيضا بالرئيس هادي لتيسيره الانتقال السلمي للسلطة. ونتوقع من مجلس القيادة الرئاسي أن يعمل بجدية وسرعة لإجراء مفاوضات سياسية مع الحوثيين، وندعو

على بعض التعليقات التي أبدت اليوم بشأن تحويل تلك المعونة، أو ربما نؤكدها. ويحدوني الأمل في أن يصدر التقرير في حزيران/يونيه، وأن يعرض هنا. وسوف ينصحننا التقييم بكيفية القيام بأعمالنا وتعزيز العلاقة التي تربطنا بأصحاب المصلحة.

وما زلنا نواجه تحديات خطيرة في مجال الوصول ومحاولات التدخل في شؤوننا. وفي العام الماضي، عاش نصف جميع المحتاجين في مناطق متأثرة بالقيود المفروضة على الوصول، ويرجع ذلك أساسًا إلى عوائق بيروقراطية، أكثر من غيرها من العوامل. ويؤثر العديد من تلك القيود بشكل خاص على العمليات في المجال الإنساني وعلى أنواع معينة من البرامج الضرورية لرفاه النساء والفتيات وسلامتهن - وهن دائما الفئة السكانية الأضعف وعلى حافة أي عوائق من هذا القبيل.

ولكن حدثت أيضا بعض التحسينات في هذا الصدد. فعلى الساحل الغربي، على سبيل المثال، يساعد اتفاق جديد أبرم مع قوات الأمن المحلية على تيسير التحركات الإنسانية عبر نقطة تفتيش ذباب، التي كانت هدفًا طويل الأمد. وسنصبح جميعًا على دراية بذلك. ويستند تحليل الاحتياجات الإنسانية لهذا العام إلى تقييمات جمعت بيانات جديدة من جميع المديریات البالغ عددها ٣٣٣ مديريةية في جميع أنحاء اليمن. قلنا ذلك عند صدوره. إن الأساس الذي تستند إليه الأولويات الإنسانية أقوى مما كان عليه في السنوات الماضية. وما زلت أدعو الطرفين إلى بذل كل ما في وسعهما لتيسير الوصول إلى المحتاجين، تماشيًا مع الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني.

وفي الوقت نفسه، يجب علينا أيضا أن نتصدى للتحديات التي تواجه سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني. وفي هذا الصدد، وبعد خمسة أشهر من إلقاء القبض على اثنين من موظفي الأمم المتحدة - إذا كانت هذه هي الكلمة الصحيحة - في صنعاء، لا يزالان رهن احتجاز السلطات الحوثية. وقد ناقشنا ذلك هنا من قبل. وهذا يتعارض مع امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وعلى الرغم من العود السابقة بالإفراج عنهما، لم يتم ذلك.

ونواصل أيضا بذل الجهود لكفالة الإفراج عن خمسة من موظفي الأمم المتحدة الذين اختطفهم رجال مسلحون في أبين في شباط/

الإسانية لليمنيين وتحسين الاستقرار الإقليمي. ويحدونا وطيد الأمل في أن تغتتم الأطراف هذه الفرصة لبناء الثقة والمضي قدما نحو استئناف عملية سياسية شاملة للجميع.

كما نرحب أيما ترحيب بالالتزام بالسماح بدخول سفن الوقود إلى ميناء الحديدة واستئناف الرحلات التجارية من صنعاء وإليها، فضلا عن فتح طرق مهمة في العديد من المحافظات. والآن أكثر من أي وقت مضى، ونحن نواجه زيادة انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، فإن حرية حركة السلع المنقذة للحياة والوقود إلى اليمن أمر ضروري.

إن الانخفاض الكبير في مستوى العنف، كما أفاد المبعوث الخاص، طال انتظاره وسيرحب به العديد من اليمنيين الأبرياء الذين فقدوا أحبائهم أو الذين اقتلعتهم النزاع من ديارهم. ومع ذلك، فإننا نشاطر المبعوث الخاص القلق الذي أعرب عنه بشأن التقارير التي تفيد بأنشطة عسكرية معادية، وإن كانت بكتافة أقل.

ونحث جميع الأطراف على مواصلة الاحترام الكامل لالتزاماتها بالهدنة والتحاور مع المبعوث الخاص والمشاركة في عملية المشاورات التي تقودها الأمم المتحدة. وشكّل الاجتماع الأول للمبعوث الخاص مع الحوثيين في صنعاء في وقت سابق من هذا الأسبوع تطورا مهما آخر - نأمل - أن يكون بداية فترة من الحوار المتزايد.

ومن المهم أن تقترن جهود خفض التصعيد هذه بالسعي إلى المساءلة عن جميع انتهاكات القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وترحب أيرلندا أيضا بالمحادثات بين الأطراف اليمنية التي استضافها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي بدأت في الرياض في نهاية آذار/مارس وانتهت الأسبوع الماضي، دعما لجهود الأمم المتحدة. ونرحب بمشاركة المرأة في المحادثات ونأمل أن تشارك المرأة في الحوارات المقبلة بنسبة لا تقل عن 30 في المائة.

ونأمل أن يأتي مجلس القيادة الرئاسي بمنظور جديد للجهود الجماعية الرامية إلى إيجاد حل شامل للجميع حقا للنزاع وبناء يمن

الحوثيين إلى الاستمرار في التواصل مع المبعوث الخاص. ولذلك، نرحب بزيارة المبعوث الخاص إلى صنعاء هذا الأسبوع - وهي خطوة أخرى إلى الأمام.

وكما أوضح وكيل الأمين العام غريفيث بقوة، بينما نبدأ في رؤية تقدم على المسار السياسي، من الأهمية بمكان أن يساعد المجتمع الدولي في التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية. ومن المؤسف أن مؤتمر الأمم المتحدة لم يحشد سوى نحو ثلث التمويل اللازم، كما أشار السيد غريفيث. لذلك نرحب بشدة بالحزمة الاقتصادية السعودية الإماراتية البالغة قيمتها 3 مليارات دولار والمصممة لإنعاش الاقتصاد اليمني ودعمه، والمساعدات الإنسانية السعودية بقيمة 300 مليون دولار. ومن المهم أن يصرف جميع المانحين الأموال بسرعة إذا أردنا أن نتجنب قيام الوكالات بإجراء مزيد من التخفيضات في البرامج.

في نهاية المطاف، توفر الهدنة فرصة سانحة لجعل حياة العديد من اليمنيين أفضل، ويجب اغتنامها. وفي هذا السياق، يصبح نزع فتيل القنبلة الموقوتة لناقلة النفط "صافر" أكثر إلحاحا. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة جهود ديفيد غريسلبي في ذلك الصدد. وستسهم المملكة المتحدة بالتمويل، ونحث المجتمع الدولي، بما في ذلك الشركاء الإقليميون، الذين سيتضررون مباشرة من أي انسكاب نفطي، على المساهمة أيضا.

أستأنف مهامتي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد فليين (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين، المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيل الأمين العام غريفيث. نادرا ما تتاح لنا الفرصة لسماع أخبار إيجابية في مجلس الأمن بشأن الحالة في اليمن. ولذلك، نرحب ترحيبا حارا بما استمعنا إليه في إحاطتينا صباح اليوم.

وأشارك الآخرين في الترحيب بالهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة ومدتها شهرين، والتي تمثل فرصة ثمينة لتخفيف المعاناة

كما أشار المبعوث الخاص، كانت هناك تطورات مشجعة في اليمن خلال الأسبوعين الماضيين. وفي مجال الأمن، تشيد فرنسا بالإعلان عن هدنة مدتها شهران. تلك خطوة أولية هامة لخفض مستوى العنف، وتخفيف معاناة الشعب، وإرساء الأساس للثقة بين الطرفين.

ونرحب بالتقدم المحرز منذ ٢ نيسان/أبريل، ولا سيما فيما يتعلق بتخفيف القيود المفروضة على الوصول إلى ميناء الحديدة ومطار صنعاء.

وعلى الصعيد السياسي، اتخذت خطوات هامة. ترحب فرنسا بجهود مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولا سيما جهود المملكة العربية السعودية، التي مكنت من إنشاء مجلس قيادة رئاسي يضم عددا كبيرا من أصحاب المصلحة اليمنيين. تلك مرحلة هامة في استعادة دولة في خدمة جميع اليمنيين وملتزمة بالعملية السياسية. كما أن زيارة المبعوث الخاص إلى صنعاء أمر مشجع. وتدعو فرنسا الحوثيين إلى المساهمة البناءة أيضا في عملية السلام.

مع ذلك، وعلى الرغم من تلك التطورات الإيجابية، لا تزال الحالة الإنسانية حرجة، ولا تزال الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان مستمرة. إن خطر المجاعة يتفاقم، والسياق الدولي يسهم في ذلك. ويساور فرنسا قلق شديد إزاء اختطاف خمسة من موظفي الأمم المتحدة مؤخرا في الجنوب وتدعو إلى إطلاق سراحهم فورا ومن دون شروط. ما فتئت حماية المدنيين التزاما على الجميع. ويجب ضمان الوصول الكامل إلى جميع الأشخاص المحتاجين.

وفيما يتعلق بناقله النفط صافر، تؤيد فرنسا خطة الأمم المتحدة للاستجابة المنسقة وتود أن ترى تنفيذها. وستضطلع فرنسا بدورها خلال مؤتمر المانحين المزمع عقده في أيار/مايو في هذا الصدد. كما أكدنا مجددا التزامنا بدعم الشعب اليمني في ١٦ آذار/مارس من خلال الإعلان عن مساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية بقيمة ١٦ مليون دولار.

اليمن الآن في مرحلة حاسمة. والظروف مهيأة لتحويل تلك الهدنة إلى وقف إطلاق نار طويل الأمد مقترن بخطة سلام. وتشجع فرنسا جميع أصحاب المصلحة اليمنيين والإقليميين على التعاون الكامل مع

يسوده السلام والازدهار للأجيال القادمة. لكن من المؤسف تماما أنه لم يتم إشراك أي امرأة في ذلك المجلس المؤلف من ثمانية أعضاء - وهي فرصة أخرى ضائعة لضمان حصول المرأة اليمنية على مكانها الصحيح حول طاولة المفاوضات.

وبينما نرحب بسخاء العديد من المانحين في المؤتمر الرفيع المستوى لإعلان التبرعات في اليمن الشهر الماضي، الذي كان من دواعي سرور أيرلندا أن تشارك فيه، والتعهدات الإضافية منذ ذلك الحين، فإن المبلغ الإجمالي الذي تم التعهد به أقل مما هو مطلوب. وعلى خلفية أحدث توقعات الجوع للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، فإن هذا النقص مثير للقلق.

إن المساعدات الاقتصادية التي أعلنت عنها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هي تدبير موضع ترحيب لتحقيق استقرار الاقتصاد اليمني. ونأمل أن يعزز الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة الإطار الاقتصادي للأمم المتحدة. ونشجع جميع الأطراف والمؤسسات المالية الدولية على المشاركة البناءة في تلك الخطة.

إن ناقلة النفط صافر كارثة متوقع حدوثها منذ فترة طويلة جدا. وترحب أيرلندا بالتقدم المحرز في الجهود الرامية إلى التصدي للتهديد الإنساني والإيكولوجي الخطير الذي تشكله. ويبدو أن التوصل إلى حل مستدام وطويل الأجل أصبح أخيرا في متناول اليد. وبالمشاركة الملتزمة من الأطراف، ودعم الدول الأعضاء والقطاع الخاص، وجهود الأمم المتحدة في الميدان، لدينا فرصة لتفادي وقوع كارثة.

في الختام، شكلت تطورات الأسابيع الأخيرة لحظة أمل وتطلع لليمنيين، الذين عانوا أكثر من سبع سنوات من النزاع المضي. وفي حين أن ذلك يستحق التقدير، فإنه من الأهمية بمكان، كما قال مقدما الإحاطتين هذا الصباح، أن يستمر الزخم وأن تواصل الأطراف مشاركتها نحو تحقيق سلام شامل للجميع ومستدام في اليمن.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد هانس غروندبرغ والسيد مارتين غريفيث على إحاطتهما.

ونشجع وساطة المبعوث الخاص المستمرة ومشاركته مع قطاعات واسعة من المجتمع اليمني. ونرحب بالجهود الرامية إلى الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة لمساعدة الطرفين على الوفاء بالتزاماتهما بالهدنة، التي نأمل أن تمتد إلى ما بعد فترة الشهرين.

إن نقل الرئيس هادي منصور السلطة إلى مجلس القيادة الرئاسي المنشأ حديثاً في ٧ نيسان/أبريل هو عمل إيجابي وهام في السعي إلى حل سياسي شامل وجامع يبقي جميع أجزاء المجتمع اليمني معاً. وننوه بمسؤولية القيادة التي تجلت في اتخاذ تلك الخطوة وشكر الشركاء الإقليميين على دعمهم في ذلك الصدد.

ونحض الطبقة السياسية في اليمن على الاستفادة من الزخم السائد لعملية يقودها اليمنيون ويملكونها، بدعم من الأمم المتحدة. ونعتقد أن الفرصة التي تتيحها الهدنة مهمة ويجب أن تستغل بشكل هادف لصالح الشعب اليمني، الذي لا يرغب في شيء سوى السلام وفرصة العيش حياة طبيعية.

ولا يزال وفدي يشعر بالقلق لأن المرأة اليمنية لم تحصل بعد على المكان المستحق في الجهود المجتمعية الرامية إلى إيجاد حل للنزاع. للمرأة اليمنية، التي تأثرت بشكل غير متناسب بالنزاع، دور تضطلع به في تقرير كيفية حله. ونذكر الطرفين بأن استدامة أي تسوية سياسية تتوقف على المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جميع جوانب المفاوضات السياسية وصنع القرار، ونحثهما على الالتزام بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

نرحب بقرار إعادة فتح مطار صنعاء وميناء الحديدة أمام رحلات تجارية محدودة وواردات تجارية ومساعدات إنسانية ونؤكد على أهمية ذلك للاقتصاد اليمني المعتمد على الاستيراد، خاصة في هذه اللحظات من التحديات العالمية غير المسبوقة التي تتطوي على مسائل الغذاء والطاقة والتمويل. وبالنظر إلى الاحتياجات الإنسانية المتزايدة وظروف شبه المجاعة لملايين اليمنيين، فإننا نشجع الدعم المستمر من المجتمع الدولي والمانحين لجمع الأموال اللازمة بشكل عاجل للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية. وفي هذا الصدد، نرحب بالحزمة الاقتصادية

المبعوث الخاص من أجل التوصل إلى حل دائم. ونشيد بجهوده الرامية إلى تعزيز الحوار بين الطرفين، ونكرر تأكيد دعمنا الكامل له. وأود أيضاً أن أذكر بأن المرأة اليمنية يجب أن تكون قادرة على المشاركة الكاملة في تلك المرحلة التاريخية من الحياة السياسية لبلدها.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): إن إحاطة اليوم تعطي نظرة أكثر نقاشاً بشأن الحالة في اليمن، ونحن ممتنون للمبعوث الخاص هانس غرونديبرغ وفريق الأمم المتحدة على كل الجهود التي بذلت لتأمين هدنة مدتها شهران بين الطرفين، فضلاً عن التيسير الذي يجري الاضطلاع به مع الشركاء الإقليميين للمضي قدماً بالعمليات السياسية اللازمة لتحقيق الاستقرار في اليمن.

ومع ذلك، فإننا نسلم بالمخاوف الإنسانية المستمرة في اليمن ونشكر وكيل الأمين العام مارتين غريفيث على إحاطته حول الوضع الإنساني وكذلك على الإجراءات التي يتم اتخاذها فيما يتعلق بالتهديد الذي تشكله ناقلة النفط صافر. كما أنه بحضور الممثل الدائم لليمن هنا اليوم في هذه الجلسة.

لقد أعرب المجلس مراراً وتكراراً عن قلقه إزاء تدهور الحالة الأمنية في اليمن، وأكد من جديد اقتناعه بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع المسلح الذي يهدد وجود دولة يمنية موحدة. على مدى السنوات السبع الماضية، اضطر اليمنيون إلى تحمل اشتباكات عنيفة متواصلة أسفرت عن مقتل أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص. وتعطلت الحياة وسبل العيش، وأصبح نحو ١٧ مليون شخص، معظمهم من النساء والأطفال، على شفا المجاعة في الوقت الذي يواجه فيه البلد أسوأ أزمة إنسانية عرفها على الإطلاق.

ولذلك، نرحب بالهدنة البالغ مدتها شهران على الصعيد الوطني المتفق عليها بين الطرفين بوصفها تطوراً إيجابياً يوفر فترة راحة تمس الحاجة إليها من الحرب الضروس، ويخفف من العبء الإنساني ويهيئ بيئة مواتية لتعزيز العمليات السياسية من أجل التوصل إلى حل للنزاع. ونحض الطرفين على احترام شروط الهدنة والامتناع عن أي أعمال تصعيدية يمكن أن تقوض التقدم الهامشي المحرز نحو السلام، لا سيما في ضوء المناوشات الأخيرة في محافظة مأرب.

ولا ينبغي التمسك بالهدنة فحسب، بل إن الأطراف والمجتمع الدولي مدينون أيضاً للشعب اليمني بتجديد الاتفاق وتعزيز أحكامه، بما في ذلك عن طريق إعادة فتح الطرق في تعز وزيادة تسهيل حركة الأشخاص والبضائع. ولعل الأهم من ذلك، أن الهدنة توفر فرصة لتعزيز الثقة وبناء الزخم نحو وقف دائم لإطلاق النار وحل سياسي شامل وجامع. ولذلك فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بوقوع اشتباكات مسلحة حول مأرب وتعز. ويجب ألا تضيع هذه الفرصة؛ فهذا ليس وقت استراتيجية حافة الهاوية أو عدم المسؤولية.

وتأمل البرازيل أن يثبت إنشاء مجلس القيادة الرئاسي أنه خطوة إيجابية نحو السلام، وترحب بالتأكيدات العامة التي قدمتها قيادة المجلس في ذلك الصدد. إن زيارة السيد غرونديبرغ إلى صنعاء التي تستغرق ثلاثة أيام عنصر آخر يدل على زيادة الانفتاح على الحوار. ونحث الحوثيين على تكثيف مشاركتهم مع المبعوث الخاص، سواء من خلال احترام الهدنة وتمديدتها أو من خلال الالتزام بحل سياسي.

وكما سمعنا من فورنا من السيد غريفيث، لا تزال الحالة الإنسانية مروعة، وما زلنا بعيدين عن سد الفجوة التمويلية لعمليات المعونة. ومما يبعث على القلق أن المساعدة الغذائية والتغذية هي واحدة من مجالات الاستجابة الأكثر نقصاً في التمويل. وقد سعت البرازيل إلى القيام بدورها، بما في ذلك من خلال الإعلان عن مساهمات جديدة في مؤتمر إعلان التبرعات لليمن الذي عقد الشهر الماضي في جنيف.

بيد أنه لن يكفي أي قدر من المعونة ما لم تعالج أسباب الكارثة الإنسانية. وتتطوي التطورات الإيجابية التي ناقشناها اليوم على إمكانية العودة إلى الاتجاه السابق نحو الفوضى الاقتصادية والتشرد. وتشيد البرازيل، في هذا السياق، بالمساهمات السعودية والإماراتية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بما في ذلك ضخ احتياطي أجنبي كبير في البنك المركزي اليمني. وسيكون للحفاظ على سعر الصرف آثار مضاعفة على رفاه المجتمع اليمني.

وترحب البرازيل أيضاً بالتقدم الذي يحرزه فريق الأمم المتحدة القطري المعني باليمن، بقيادة السيد ديفيد غريسلي، فيما يتعلق بناقطة

التي أعلنتها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتماشياً مع التزاماتها الإنسانية، يجب على الأطراف اليمنية حماية إمكانية وصول المساعدات والخدمات الإنسانية إلى جميع أنحاء اليمن.

كما أن الخطر المتزايد المتمثل في حدوث تسرب نفطي كبير من ناقلة النفط المتهالكة صافر وآثاره البيئية والاقتصادية والإنسانية المحتملة كانا من الأمور المثيرة للقلق البالغ. لذلك يسرنا توقيع مذكرة التفاهم مع السلطات في صنعاء للتصدي للتهديد بشكل دائم، بما في ذلك ترتيبات لتفريغ ١,١ مليون برميل من شحنات النفط إلى سفينة مؤقتة في غضون الأشهر الأربعة المقبلة، في انتظار البحث عن سفينة بديلة. ونشكر جميع البلدان التي دعمت ذلك الجهد والبلدان التي تنظر في تقديم المساعدة المالية في هذا الصدد. وبالإضافة إلى التمويل، وهو أمر بالغ الأهمية لنجاح التخفيف من الأثر البيئي لوضع الناقلة صافر، نحث الحوثيين أيضاً على مواصلة تعاونهم مع الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية.

وفي الختام، ندرك أن إيجاد حل دائم للنزاع في اليمن يرتبط بالسلام والاستقرار والأمن في الشرق الأوسط قاطبة. لذلك ندعو إلى المشاركة الجماعية من قبل المجلس ونحن نغتنم هذه اللحظة المناسبة لدعم تنشيط عملية السلام في اليمن.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للمبعوث الخاص للأمين العام هانس غرونديبرغ ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتهما. إن الرؤية الثاقبة التي يجلبانها إلى مجلس الأمن ذات قيمة خاصة في ضوء التطورات الهامة التي شهدناها خلال الأسابيع القليلة الماضية.

أولاً، تهانينا للسيد غرونديبرغ ومكتبه على التوسط في الهدنة التي أعلن عنها قبل أسبوعين. إن وقف القتال وزيادة واردات الوقود واستئناف الرحلات الجوية التجارية من صنعاء كلها تدابير سيكون لها تأثير إيجابي على الوضع الإنساني والاقتصادي في اليمن. وكما سمعنا، هناك بالفعل دلائل على حدوث انخفاض حاد في الخسائر في صفوف المدنيين.

دعم بلادي الكامل لمجلس القيادة الرئاسي والهيئات والجهات المساندة له لتمكينه من ممارسة مهامه وإنهاء الأزمة، وتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن، وترسيخ تطلعات شعبه الشقيق في التنمية والازدهار. ونُشد على ضرورة قيام الأطراف اليمنية بتوحيد الجهود والعمل بروح الفريق الواحد لتمكين مؤسسات الدولة من استعادة فاعليتها وتلبية احتياجات المواطنين.

كما نرحب بدعوة المملكة العربية السعودية لمجلس القيادة الرئاسي إلى البدء في المفاوضات مع الحوثيين تحت إشراف الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي نهائي وشامل. ونجدد إدانتنا الشديدة للهجمات الحوثية الإرهابية العابرة للحدود والتي تستهدف منشآت مدنية في المملكة، كان آخرها الهجوم الإرهابي على منشأة نفطية في مدينة جدة، والتي أدانها المجلس في بيانه الصحفي الصادر في ٤ نيسان/ أبريل (SC/14852).

وندعو الحوثيين إلى اغتنام هذه الفرصة الثمينة والتوقف عن المزايدات، وذلك عبر الانخراط جدياً في الجهود الحثيثة لإنهاء الحرب في اليمن.

كما نؤكد على أهمية وقف جميع انتهاكاتهم للهدنة، خاصة استمرارهم في قصف مواقع في محافظة مأرب. ونحث جميع الأطراف على العمل مع المبعوث الخاص لإحراز المزيد من التقدم في تنفيذ إجراءات بناء الثقة، ومنها تبادل الأسرى وفتح الطرق المؤدية إلى مدينة تعز والعمل على تحويل الهدنة المؤقتة إلى وقف دائم للأعمال العسكرية والعدائية.

وفي هذه المرحلة الحساسة التي قد تنبئ باقتراب نهاية الحرب في اليمن، نحث كافة الأطراف الإقليمية والدولية على الدفع قدماً بهذه الفرصة السانحة عبر التعامل بإيجابية مع الجهود الأممية والخليجية لإيجاد حل سلمي للأزمة اليمنية والامتناع عن استغلالها لخدمة أجندات خاصة أو مصالح ضيقة قد تعيدنا إلى الوراء.

وعلى الصعيد الإنساني، تعهدت دولة الإمارات، إلى جانب المملكة العربية السعودية، بدعم البنك المركزي اليمني بمبلغ ملياري

النفط صافر. وتؤيد البرازيل تنفيذ الخطة برمتها، بما في ذلك نقل محتويات الناقل صافر إلى سفينة مؤقتة كتدبير طارئ وشراء وحدة تخزين وتفريغ عائمة بديلة كحل طويل الأجل.

خلال الأسابيع القليلة الماضية، شهدنا عدداً من التطورات الهامة فيما يتعلق باليمن، معظمها إيجابي والكثير منها غير متوقع. وكما تعلمنا على مدى أكثر من سبع سنوات من الحرب، ينبغي أن يكتنف الحذر واليقظة آمالنا ويجب أن تقترن تلك الآمال بجهود متواصلة للاستفادة من التقدم الأولي. ونكرر تأكيد دعمنا الكامل للسيد غروندبرغ ومكتبه في ذلك الصدد. ونذكر أيضاً بأن المسؤولية النهائية عن إحراز تقدم على طريق السلام تقع على عاتق الأطراف على أرض الواقع. فالشعب اليمني لا يستحق أن تتحطم آماله مرة أخرى.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر كلاً من السيد هانس غروندبرغ والسيد مارتن غريفيث على إحاطتهما.

ويسعدنا أن نرى تزايد الزخم الإيجابي والتوافق غير المسبوق نحو إنهاء الحرب في اليمن بما يحقق السلام والأمن والاستقرار. حيث بُذل الكثير من الجهود في سبيل تحقيق ذلك، وكان آخرها عقد مشاورات يمنية - يمنية برعاية مجلس التعاون لدول الخليج العربي من ٢٩ آذار/ مارس إلى ٧ نيسان/أبريل. وقد تُوجت تلك المشاورات، التي شملت تمثيلاً واسعاً ومنتوعاً للمكونات السياسية والمجتمع المدني، بالتوصل إلى توافق على رسم خارطة طريق نأمل أن تؤدي إلى حل سياسي دائم وشامل.

وفي هذا الإطار، نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي للم شمل الأطراف اليمنية وتقريب وجهات النظر المختلفة. وكذلك نكرر التأكيد على ضرورة ضمان مشاركة المرأة بشكلٍ هادفٍ وفعالٍ في المشاورات والعمليات السياسية.

وترحب دولة الإمارات بقرار الرئيس عبد ربه منصور هادي تشكيل مجلس القيادة الرئاسي لاستكمال تنفيذ مهام المرحلة الانتقالية، وتقويضه بكامل صلاحيات رئيس الجمهورية. ونأمل أن تساهم هذه الخطوة في التوصل إلى حل سياسي دائم بين الأطراف اليمنية. ونؤكد

وترحب الولايات المتحدة أيضا بالإعلان عن تشكيل مجلس القيادة الرئاسي التابع للحكومة اليمنية ودعمه للهدنة التي تفاوضت عليها الأمم المتحدة وجهود السلام الأوسع نطاقا. إننا نؤيد تطاعات الشعب اليمني إلى وجود حكومة فعالة وديمقراطية وشفافة تضم أصواتا متنوعة من الجبهة السياسية والمجتمع المدني، بما في ذلك أصوات النساء والفتيات المهمشة الأخرى. ونعرب عن تقديرنا للمحادثات الأخيرة التي استضافها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي أتاحت فرصة لإجراء حوار بين الأطراف اليمنية. لقد جمعت هذه المحادثات مختلف أعضاء المجتمع اليمني معا لمناقشة الإصلاحات والمبادرات الأخرى التي يمكن أن تعزز الحكم واستقرار الاقتصاد وتحسين حياة اليمنيين، ومن خلال القيام بذلك، يمكن لتلك المحادثات أن تساعد أيضا في تعزيز عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة.

إن هذه الهدنة تتيح فرصة سانحة لتحقيق سلام طويل الأجل ومستدام - السلام الذي يحتاجه الشعب اليمني بشدة. وينبغي للأطراف أن توجه جهودها نحو ضمان وضع حد دائم للقتال والمشاركة في عملية سياسية شاملة للجميع تقودها الأمم المتحدة. ونحث الأطراف على الالتزام باتفاقها لوقف جميع العمليات العسكرية الهجومية داخل اليمن وعبر حدوده وتجميد مواقعها في الميدان.

إننا على دراية بالفعل بالتقارير المقلقة عن استمرار القتال البري. وندعو إلى ضبط النفس وإلى أن تعمل الأطراف من خلال الأمم المتحدة لمعالجة شواغلها، بدلا من اللجوء إلى إلقاء الاتهامات في وسائل الإعلام. سيتطلب وضع حد دائم للنزاع مشاركة جميع الأطراف من أجل التوصل إلى حل وسط واختيار الحوار بدلا من العنف. وتلك هي المهمة التي تنتظرنا.

وفي حين أن هناك ما يدعو إلى التفاؤل، لا يزال ملايين اليمنيين يعانون من ويلات الحرب. لقد أدت حرب بوتين التي اختارها في أوكرانيا إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي غير المستقرة بالفعل في اليمن. وحدد تقرير برنامج الأغذية العالمي الصادر في آذار/مارس اليمن بوصفه واحدا من أكثر البلدان تضررا من ارتفاع أسعار القمح

دولار. وكما استمعنا، نتيجة لذلك، بدأت قيمة العملة المحلية في التحسن بشكل واضح وملاموس مما سيساهم في التخفيف من أعباء الأزمة المعيشية وسد الاحتياجات الإنسانية المتزايدة مع ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية عالميا.

كما نجدد دعمنا لجهود الأمم المتحدة لمعالجة وضع ناقلة النفط "صافر"، وندعو الحوثيين إلى التقيد بتنفيذ التزاماتهم بموجب الاتفاق مع الأمم المتحدة لتفادي وقوع كارثة بيئية خطيرة ما لم يتم الإسراع في تنفيذ الخطة التنفيذية التي أعلن عنها مؤخرا.

وفي الختام، تجدد دولة الإمارات التزامها بالوقوف إلى جانب الشعب اليمني الشقيق ودعم طموحاته وتطلعاته، في إطار سياستها الداعمة لكل ما يحقق مصلحة شعوب المنطقة.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما وجهودهما المستمرة.

إننا نشهد لحظة أمل بالنسبة لليمن - فرصة لإحلال السلام أخيرا لبلد وشعب عانى لفترة طويلة جدا. واليوم، سأوجز التقدم الذي نشهده في الميدان والعمل الذي لا يزال ينتظرنا.

أولا، تشيد الولايات المتحدة بإعلان الأطراف قبول دعوة المبعوث الخاص غرونديبرغ إلى عقد هدنة لمدة شهرين. إنها خطوة أولى تبعث على الأمل. وسيتطلب التحرك نحو وقف شامل لإطلاق النار أن تبذل الأطراف جهودا متضافرة وأن يدعم المجلس مساءلة الأطراف. كما نشعر بالتفاؤل إزاء زيارة المبعوث الخاص إلى صنعاء ونأمل أن يكون هذا دليلا آخر على مضي عملية السلام قدما. والأهم من ذلك، هناك مؤشرات على أن الحصول على المواد الغذائية وغيرها من الإمدادات سيزداد، وذلك بفضل حركة سفن الوقود إلى موانئ الحديدة استعدادا لاستئناف الرحلات التجارية من مطار صنعاء وإليه. يجب على الأطراف مواصلة التفاوض بحسن نية لمناقشة فتح الطرق الرئيسية المؤدية إلى تعز وغيرها من الأماكن. فنتيسر تدفق السلع والأشخاص سيقلل من معاناة ملايين اليمنيين.

لم يكن لدينا هذا الزخم الكبير في اليمن منذ فترة طويلة. ومن الأهمية بمكان أن نواصل مساعدة الأطراف على اغتنام هذه اللحظة المفعمة بالأمل، والحفاظ على المكاسب التي تتحقق، والتمسك بالخطوات التي يمكن أن تحول دون العودة إلى القتال. ولا يوجد حل عسكري لهذا النزاع المروع. ولا يوجد سوى تسوية سياسية ودبلوماسية، والشعب اليمني يعول على دعمنا لتحقيق النجاح.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر المبعوث الخاص هانس غرونديبرغ ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتهما. كما أرحب بحضور الممثل الدائم لليمن في جلستنا اليوم. أود أن أهنئ جميع أصدقائنا المسلمين بحلول شهر رمضان المبارك، متمنيا لهم أن يعود عليهم شهر رمضان بالسلام والسكينة.

عقب سبع سنوات من الحرب، وبعد طول انتظار، يلوح بصيص من الأمل في اليمن. فقد شهد الشهر الماضي تقدما مهما في الميدان، حيث دخلت أطراف النزاع في هدنة لمدة شهرين بدءا من ٢ نيسان/أبريل. هذا هو أول رمضان يعيشه الشعب اليمني من دون قتال منذ سبع سنوات. وترحب الصين بذلك التطور وتنتهي على جهود المبعوث الخاص غرونديبرغ والأطراف اليمنية وبلدان المنطقة، بما فيها المملكة العربية السعودية وعمان. إن السلام والاستقرار هما الأمنية المشتركة لكافة أطراف الشعب اليمني. فليس من مصلحة أحد استئناف القتال. ويجب أن تقدر جميع الأطراف وقف إطلاق النار الهش الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس وتحافظ عليه بمزيد من العناية. وندعو جميع الأطراف في اليمن إلى بذل كل جهد ممكن لكفالة استمرار وقف إطلاق النار وبذل قصارى جهدها لإطالة أمد زخمه.

ويجب حل النزاع في اليمن في نهاية المطاف من خلال عملية سياسية يقودها اليمنيون ويملكون زمامها. وفي الآونة الأخيرة، وتحت رعاية مجلس التعاون الخليجي، عقدت مشاورات يمنية بنجاح في الرياض. وأعلنت الحكومة اليمنية في ٧ نيسان/أبريل تشكيل مجلس القيادة الرئاسي. وفي ١١ نيسان/أبريل، زار المبعوث الخاص غرونديبرغ صنعاء للمرة الأولى. وأضفت كل هذه العوامل على العملية السياسية

ونقص الواردات من أوكرانيا. وهذا مجرد مثال قاتم آخر على الآثار المتلاحقة لحرب روسيا غير المبررة وغير العادلة وغير المعقولة على الفئات الأكثر ضعفا في العالم.

ومن المأساوي أن برنامج الأغذية العالمي اضطر بالفعل إلى خفض حصص الإعاشة لبعض اليمنيين البالغ عددهم ٨ ملايين يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي. هذه لحظة يتعين فيها على العالم أن يتحرك بسرعة. ونرحب بإعلان السعودية عن تقديم مساهمة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، وكان من دواعي سرور الولايات المتحدة أن تعلن عن مساهمة بقيمة ٥٨٥ مليون دولار في الشهر الماضي. إلا إنه ثمة حاجة إلى مزيد من المساعدة مع تزايد نقص الغذاء وارتفاع الأسعار. فلا يزال تمويل نداء الأمم المتحدة يقل عن ٤٠ في المائة. وتحض الولايات المتحدة جميع البلدان على المساهمة بالمزيد قبل فوات الأوان.

كما نشيد بالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لمساهمة كل منهما بمبلغ مليار دولار لدعم البنك المركزي اليمني وبالدعم السعودي الإضافي بمبلغ مليار دولار لواردات الوقود والمشاريع الإنمائية. من الضروري صرف هذه الأموال على وجه السرعة للمساعدة في استقرار الاقتصاد وتيسير تنفيذ المشاريع التي ستعود بالنفع على الشعب اليمني. ولكن دعونا لا نقع في الخطأ - فالدعم الاقتصادي ليس بديلا عن الدعم الإنساني، كلاهما ضروري لتحقيق ازدهار اليمن. وأخيرا، لقد حان الوقت الآن لنزرع قنبل القنبلة الموقوتة المتمثلة في ناقلة النفط "صافر". إننا متفائلون بالجهد الذي تنسقه الأمم المتحدة لمعالجة الحالة، ولكن الحاجة إلى التمويل والتعاون الإقليمي ملحة. ونرحب بتوقيع مذكرة تفاهم الشهر الماضي بين الأمم المتحدة والحوثيين، تنص على نقل ناقلة النفط "صافر" إلى سفينة سليمة، على وجه السرعة، ريثما يتم تحديد قدرة تصديرية بديلة.

وقبل انعقاد مؤتمر إعلان التبرعات في أيار/مايو، يسافر مبعوثنا الخاص إلى اليمن، تيم ليندركينغ، إلى المنطقة مع منسق الأمم المتحدة المقيم في اليمن، ديفيد غريسلي، لتشجيع الدعم المالي والعيني للجهود الطارئة لتجنب حدوث تسريب من السفينة.

وترحب الهند بالهدنة التي وافقت عليها جميع الأطراف في اليمن لمدة شهرين، بدءاً من شهر رمضان المبارك. ونشيد بجهود المبعوث الخاص وننتهي على الدور الذي تضطلع به بلدان المنطقة في تيسير وقف إطلاق النار المؤقت. وتدعم الهند كافة الجهود الرامية إلى توطيد الهدنة لتصبح وقف إطلاق نار أكثر شمولاً واستدامة.

وفي الوقت نفسه، ندين بشدة الهجمات الإرهابية عبر الحدود، باستخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة، على الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، بما في ذلك الهجوم الذي استهدف المملكة العربية السعودية قبل ثلاثة أسابيع. وأسفرت تلك الهجمات عن مقتل مدنيين أبرياء وإصابتهم، بمن فيهم مواطنون هنود. ويحدونا الأمل في أن يضع وقف إطلاق النار المعلن أيضاً حداً لهذه الهجمات عبر الحدود.

وقد يكون إعلان وقف إطلاق النار خطوة أولى نحو الحل السلمي للنزاع في اليمن. ويجب أن يكون الهدف النهائي هو الوقف الدائم لجميع أعمال العنف والأعمال العدائية. وتحقيقاً لتلك الغاية، من المهم استئناف عملية سياسية شاملة يقودها اليمنيون ويملكون زمامها لتبني التطلعات المشروعة لجميع اليمنيين في أقرب وقت ممكن. إن المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عمليات السلام أمر حاسم الأهمية.

كما نرحب بالإعلان عن خطوات إضافية مصاحبة لإعلان الهدنة، بما في ذلك السماح لعدد محدد من ناقلات النفط بدخول ميناء الحديدة وعدد محدود من الرحلات الجوية التجارية أسبوعياً من صنعاء وإليها. وذلك ما اتفقت عليه الأطراف. وسيساعد التنفيذ الكامل لتلك الخطوات في تخفيف المعاناة الإنسانية لجميع اليمنيين. وثمة حاجة إلى تعزيز هذه الخطوات واتخاذ مزيد من التدابير الملموسة لبناء الثقة، مثل تبادل الأسرى والمحتجزين.

وأكرر مطالبة الهند بالإفراج فوراً عن أفراد طاقم السفينة الروابي، التي يضم طاقمها أيضاً سبعة مواطنين هنود. كما يطالب القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢) بذلك بشكل قاطع. وقد احتجز الطاقم على نحو غير قانوني. ويجب على جماعة أنصار الله كفالة إمكانية التواصل معهم

اليمنية زخماً جديداً. ونأمل أن تغتنم جميع الأطراف في اليمن الفرصة النادرة الحالية وأن تواصل المضي في نفس الاتجاه في إطار المساعي الحميدة للمبعوث الخاص لتحديد توقعات معقولة وإعطاء دفعة البداية للحوار واستئنافه. وينبغي لبلدان المنطقة التي لديها تأثير في اليمن أن تواصل الإسهام بشكل إيجابي وبناء لتحقيق تلك الغاية.

ولا تزال الأزمة الإنسانية في اليمن من أسوأ الأزمات في العالم، حيث يحتاج أكثر من ٢٣ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية ويواجه حوالي ١٢ مليون آخرين مجاعة شديدة. ونظراً لأن اليمن يعتمد على الواردات في حوالي ٩٠ في المائة من غذائه وجميع أنواع الوقود فيه تقريباً، فقد أدى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة على مستوى العالم إلى تفاقم محنة الشعب اليمني.

وترحب الصين بالمؤتمر الرفيع المستوى لإعلان التبرعات المعني بالأزمة الإنسانية في اليمن، الذي شاركت الأمم المتحدة وسويسرا والسويد في استضافته الشهر الماضي. ويكتسي التمويل الكافي أهمية حاسمة للحفاظ على البرامج الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن. وقد بدأت بعض البضائع تدخل ميناء الحديدة مؤخراً. ويسمح اتفاق الهدنة للرحلات التجارية بالمغادرة من مطار صنعاء والهبوط فيه مرتين في الأسبوع. ونشجع جميع الأطراف على العمل في شراكة لتنفيذ الاتفاق. وسيساعد ذلك على تخفيف وطأة الوضع الإنساني في اليمن. ونشيد بالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لتقديمهما الدعم الاقتصادي لليمن، ونرحب بالمساعدة المالية والمادية المستمرة التي يقدمها المجتمع الدولي.

ويدعم الحوثيون الخطة التشغيلية للأمم المتحدة المتعلقة بمسألة ناقلة النفط صافر. وهذا تطور إيجابي. فمن المنظور الاقتصادي والإنساني والأمني والبيئي، يجب القضاء على المخاطر المحتملة لناقلة النفط صافر بدون مزيد من التأخير. ونأمل أن تتعاون جميع الأطراف المعنية على نحو فعال مع الأمم المتحدة في تنفيذ الخطة التشغيلية لدرء كارثة محتملة.

السيد أسوكان (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص هانز غرونديبرغ ووكيل الأمين العام مارتين غريفيث على إحاطتهما.

السيدة بونغو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أشكر المبعوث الخاص هانس غرونديبرغ ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتيهما المستيرتين. كما أرحب بحضور الممثل الدائم لليمن جلسة اليوم.

منذ جلستنا السابق (انظر S/PV.8995)، حدثت تطورات مهمة في الحالة الأمنية والمناخ السياسي في اليمن تبعث على الأمل في درب السلام.

وتمثل الهدنة الحالية، التي دخلت حيز النفاذ في ٢ نيسان/أبريل لمدة شهرين قابلة للتجديد، تم التفاوض بشأنها مع كل طرف من الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة، خطوة جيدة نحو وقف إطلاق النار الذي ينشده المجتمع الدولي وينتظره السكان المدنيون اليمنيون.

ويمثل رفع القيود المفروضة على حركة النساء والأطفال، وكذلك على الوقود، طوال مدة الهدنة خطوات رئيسية، حيث يسمح رفع القيود على الوقود بالتصريح لوصول ناقلات النفط إلى ميناء الحديدة، مما يتيح تحسين إمدادات الوقود في كافة أنحاء البلد. وعلى نفس المنوال، فإن التحسن في سعر الصرف والتعهدات الكبيرة التي قُدمت وإعادة فتح مطار صنعاء، مع الاستئناف الوشيك للرحلات التجارية، هي عناصر إيجابية ستساعد في إنعاش اقتصاد البلد.

كما أن اتفاق الطرفين على الاجتماع برعاية المبعوث الخاص غرونديبرغ وفتح الطرق المؤدية إلى تعز والمحافظات اليمنية الأخرى هو أيضا تطور مشجع، وكذلك زيارة المبعوث الخاص إلى صنعاء في ١١ نيسان/أبريل. ومن شأن كل هذا أن يزيد من تيسير إيصال المساعدة الإنسانية والعمل الذي يقوم به العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في بلد تتفاقم فيه الاحتياجات الغذائية والصحية للسكان المدنيين بسبب جائحة مرض فيروس كورونا.

ونشجع جميع الأطراف الفاعلة على الاستفادة من هذا الزخم لإرساء هدنة فعالة ودائمة يتبعها، على المدى الطويل، وقف دائم لإطلاق النار يمكن أن يعزز عملية بناء السلام والمصالحة الوطنية. ولذلك، ندعو جميع الأطراف إلى الانخراط بحسن نية في حوار شامل

بانتظام وتقديم معلومات مستوفاة عن سلامتهم وأحوالهم إلى أن يُفرج عنهم في نهاية المطاف.

وتمثل المشاورات اليمنية - اليمنية التي اختتمت مؤخراً في الرياض تطوراً مهماً. وندرك الدور الرئيسي الذي اضطلع به مجلس التعاون الخليجي في تيسير ذلك الحوار الذي يكمل مشاورات المبعوث الخاص مع جميع الأطراف اليمنية. ونأمل أن تنفذ التوصيات الواردة في الإعلان الختامي للمشاورات في الوقت المناسب.

ونرحب بنقل الرئيس هادي منصور كافة صلاحياته على نحو لا رجعة فيه إلى مجلس القيادة الرئاسي الجديد. كما سيساعد إعلان المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عن حزمة تدابير اقتصادية لدعم الاقتصاد اليمني على التصدي للتحديات الإنسانية والاقتصادية العاجلة التي يواجهها البلد.

ونعرب عن تقديرنا لجهود الأمم المتحدة في السعي لإيجاد حل مبكر للتهديد البيئي والإنساني والبحري الذي تشكله الحالة الراهنة لناقلة النفط صافر. وتعتمد الخطة التنفيذية التي أعدتها الأمم المتحدة نهجا أكثر واقعية لحل المشكلة. ونأمل في دعم ذلك النهج للمضي قدما بتنفيذ الخطة في وقت مبكر بتمويل كاف.

وقد قدمت الهند، تماشياً مع علاقتها مع اليمن القائمة منذ قرون، واتساقاً مع الصلات القوية التي تربط الشعبين، مساعدات إنسانية إلى اليمن في الماضي، وما زلنا ملتزمين بالقيام بذلك. ورحبت الهند بالشعب اليمني، حتى خلال الأوقات العصيبة الناجمة عن تفشي جائحة مرض فيروس كورونا. وتستقبل مستشفياتنا آلاف اليمنيين لتلقي العلاج الطبي كل عام ويواصل عدة آلاف من الطلاب اليمنيين متابعة دراستهم في الهند.

وأود في الختام أن أؤكد من جديد التزام الهند الثابت بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. لقد هيأت الأحداث الأخيرة في اليمن فرصة سانحة لإنهاء العنف ومعاناة الشعب اليمني. وأحث جميع الأطراف اليمنية على اغتنام هذه الفرصة والتعاون بشكل بناء فيما بينها ومع المبعوث الخاص من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية شاملة لإنهاء النزاع في اليمن.

ونتوجه بخالص الشكر للمبعوث الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين على جهودهم المكثفة الرامية إلى تحقيق ذلك.

إن الحالة هشة، ولكن هذه الهدنة بمثابة خطوة حاسمة في الاتجاه الصحيح. ونأمل أن تغتم الأطراف هذه الفرصة لبناء الثقة ونشجع جميع الجهود الرامية إلى دعم الهدنة والتمسك بها.

وثمة أهمية حيوية للتدابير الإنسانية المنصوص عليها في هذا الاتفاق. فهناك حاجة ماسة إلى إيغاة الشعب اليمني المتضرر من الأزمة في هذه الحالة المزرية. ويعتمد ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان المدنيين على المساعدة الإنسانية، بمن فيهم أربعة من كل خمسة أطفال.

وننضم إلى الآخرين في الترحيب بدخول سفن نقل الوقود مؤخرا ميناء الحديدة. ويؤمل أن يساعد ذلك في التخفيف من أزمة الوقود في شمال اليمن، وهو أمر هام بالنسبة لليمنيين وكذلك للمنظمات الإنسانية التي تعمل لصالحهم. ونأمل أن نرى المزيد من النتائج للشعب اليمني خلال شهري الهدنة، مثل فتح الطرق المؤدية إلى تعز وحماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، واستئناف الرحلات الجوية التجارية من صنعاء وإليها.

إن التسوية السياسية هي السبيل الوحيد لإيجاد حل مستدام. وتشيد النرويج بالمفاوضات المستمرة التي أجراها المبعوث الخاص في الشهر الماضي بشأن إطار عملية جامعة متعددة المسارات، ونشجع جميع الأطراف على المشاركة في الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لإنهاء النزاع. ولذلك، يسرنا أن المبعوث الخاص غرونديبرغ زار صنعاء ونشكره على تقديمه آخر المستجدات عن هذه المحادثات. ونرحب أيضا بالمناقشات التي جرت مؤخرا في الرياض وبالنتائج التي أعرب عنها المشاركون فيها وبناتج مؤتمر مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تمثل استقالة الرئيس هادي تحولا في السياسة اليمنية، ونرحب بمجلس القيادة الرئاسي الجديد. ونشجع المجلس على العمل من أجل بدء عملية سياسية شاملة وتحقيق السلام الدائم. وهناك أدلة دامغة على أن بدء عملية شاملة للجميع تمثل فيها النساء والشباب وضحايا النزاع تمثيلا مجديا يوفر أفضل أمل في إيجاد حل مستدام. ونأسف لعدم

للجميع واعتماد نهج كلي من أجل تحقيق تسوية سياسية للقضية اليمنية وإحلال السلام الدائم.

ونلاحظ باهتمام نقل السلطة التنفيذية إلى مجلس قيادة رئاسي مكون من ثمانية أعضاء، مقسم بالتساوي بين الشماليين والجنوبيين، ويجمع القوى السياسية الرئيسية في اليمن. وهذا بمثابة معلم هام في تنشيط العملية السياسية التي ينبغي أن تؤدي إلى إعادة بسط سلطة الدولة على اليمن بأسره فضلا عن استقرار البلد وأمنه. ونرحب أيضا بالدعم الذي قدمه مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمفاوضات التي عقدت في الرياض، فضلا عن الدعم المالي المعلن لليمن ومؤسساته. ونشجع هذه الديناميات الإقليمية، التي تتماشى مع التحرك نحو وقف التصعيد.

ومع ذلك، من المهم أن نبقى يقظين، ولا سيما فيما يتعلق بخطر المجاعة المستمر والذي يفاقمه تناقص إمدادات القمح. ومن المهم أيضا أن نظل منخرطين في حماية العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وأن يُطلق سراح موظفي الأمم المتحدة الذين اختطفوا قبل عدة أشهر دون شروط. وأخيرا، بينما نرحب بتوقيع الاتفاق بين الأمم المتحدة والحوثيين بهدف حل التهديدات البيئية والإنسانية التي تشكلها ناقلة النفط "صافر"، فإننا لا نزال نولي اهتماما لطرائق تنفيذ هذا الاتفاق.

في الختام، تؤكد غابون مجددا دعمها الكامل للمبعوث الخاص هانس غرونديبرغ وفريقه في جميع أعمالهم لتسوية النزاع في اليمن.

السيدة هايمبريك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أنا أيضا المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما وجهودهما.

اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بالهدنة القابلة للتجديد على الصعيد الوطني في اليمن. إنها تعطي الأمل في أن الأطراف منخرطة في هدنة لأول مرة منذ ست سنوات، وأنها تأتي في وقت حرج بعد فترة من التصعيد العسكري على مدى شهور شهدت شن هجمات متعددة عبر الحدود على المملكة العربية السعودية وضربات جوية داخل اليمن.

اليمنية - اليمنية. ويجب على مجلس القيادة الرئاسي أن يركز تركيزاً جديداً، ونحن نشجعه على تلبية الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية العاجلة للشعب اليمني. ويجب تبني الزخم الإيجابي الذي أوجدته حزمة الدعم الاقتصادي البالغة ٣ بلايين دولار التي أعلنتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالكامل، وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات وإصلاحات ملموسة.

ونرحب أيضاً بتعهد المملكة العربية السعودية بتقديم ٣٠٠ مليون دولار لتمويل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، ولا سيما في الظروف التي يؤثر فيها العدوان العسكري في أوكرانيا تأثيراً كبيراً على الأمن الغذائي في مناطق النزاع الأخرى أو يفاقمه. ونعلم، كما قيل في هذه القاعة، أن اليمن من أكثر البلدان تعرضاً للتهديدات للأمن الغذائي، نظراً لاعتماده على الواردات.

وبينما نشيد - ونحن على حق في ذلك - بلحظة الأمل هذه، دعونا ألا ننسى أن التحديات الخطيرة لا تزال قائمة، ويجب أن نظل حذرين. فلا تزال الحالة الإنسانية مأساوية ويجب تحسين إمكانية الوصول. ويجب إطلاق سراح موظفي الأمم المتحدة المحتجزين. ولا تزال حالة حقوق الإنسان مثيثة. فالهدنة هشة، ويجب بذل كل ما في وسعنا للحفاظ عليها وربما تمديدتها.

ويمكن أن يكون التشاؤم شائعاً، ولكن لا يجب على اليمنيين الانغماس فيه. وبدلاً من ذلك، ينبغي لهم أن يستفيدوا من هذا الزخم تماماً وأن يهيئوا لأنفسهم آفاق مستقبل مختلف عن الماضي. ونتطلع إلى خطوات ملموسة نحو عملية سياسية مستدامة، وندعم بقوة المبعوث الخاص غرونديبرغ في جهوده في هذا الصدد.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر المبعوث الخاص للأمم المتحدة السيد هانس غرونديبرغ، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارتن غريفيث، على إحاطتهما بشأن تطورات الحالة السياسية والإنسانية في الجمهورية اليمنية.

ويحدونا الأمل فيما يتعلق بالتقدم الذي أحرزته الأطراف اليمنية في حل الأزمة العسكرية والسياسية المستمرة منذ سنوات في اليمن،

وجود نساء في المجلس الرئاسي المعين حديثاً، وواصل تشجيع الجهود الرامية إلى تعزيز المشاركة المباشرة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة. أخيراً، نرحب بالتقدم المحرز بشأن مسألة ناقلة النفط "صافر"، والخطة الجديدة للتصدي لهذا التهديد، ومؤتمر إعلان التبرعات المزمع عقده في هذا الصدد.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد مضى وقت طويل منذ أن تلقينا أخباراً سارة من اليمن، لدرجة أن اسم البلد نفسه أصبح مرادفاً لليأس. ونرحب بأول هدنة جديّة بين الأطراف منذ سنوات وبجميع التدابير الإيجابية المرتبطة بها والناجمة عنها. ونرحب بوقف الأعمال العدائية والعمليات العسكرية والهجمات عبر الحدود.

واسمحوا لي أن أنضم إلى زملائي في الإشادة بجهود المبعوث الخاص غرونديبرغ المخلصة للتوسط بنجاح في هذه الهدنة. ونأمل أن تغطى الهدنة بالاحترام الكامل من قبل جميع الأطراف وأن يواصل أطرافها الانخراط البناء في تنفيذها الكامل.

ونكرر تأكيد موقفنا الثابت: يظل وقف إطلاق النار الشامل على مستوى البلد من الأولويات. وقد قلنا منذ فترة طويلة إنه لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. وينبغي ترجمة النوايا الحسنة التي عبرت عنها جميع الأطراف إلى التزام طويل الأجل وتجنب الخطب الرنانة غير الضرورية وانتهاكات الهدنة.

وبعد أن تم إسكات البنادق الآن، نعتقد أن هذا هو الوقت المناسب للبدء في التفكير في أن السلام والتنمية في اليمن يمكن أن يسيرا جنباً إلى جنب وأنه يمكن العمل وتحقيق حل دائم لهذا النزاع. وتتطلب الحلول العملية للنزاعات الطويلة الأمد والممتدة عملية سياسية شاملة للجميع، ونكرر دعوتنا إلى التعاون الكامل لجميع الأطراف مع المبعوث الخاص. وفي هذا الصدد، تظل المشاركة السياسية للمرأة ذات أهمية قصوى. ونحيط علماً بزيارة مبعوث خاص إلى صنعاء واتصالاته مع قيادة الحوثيين، بهدف دفع العملية السياسية إلى الأمام.

ولم تكن كل التطورات الهامة السابق ذكرها لتتحقق لولا الالتزام الجريء لمجلس التعاون لدول الخليج العربية باستضافة المشاورات

ومن جانبنا، سنشجع بنشاط السلطات اليمنية الجديدة والحوثيين على الانخراط في الحوار.

ندعو جميع أطراف النزاع الداخلي في اليمن إلى العودة إلى طاولة المفاوضات من أجل تحقيق تسوية سياسية شاملة دائمة، تحت رعاية الأمم المتحدة، وهو أمر أساسي لتطبيع الحالة الإنسانية في اليمن، التي لا تزال تشكل مصدر قلق كبير. ونلاحظ السماح مجدداً بالوصول إلى موانئ الحديدة وتفريغ الأغذية والوقود من الصهاريج. بيد أننا نود أن نشدد مرة أخرى على ضرورة الرفع التام للقيود المفروضة على توريد الأدوية والمواد الضرورية الأساسية إلى جميع أنحاء البلد دون تمييز. وفي هذا السياق، نؤكد على جهود دول المنطقة المستعدة لمواصلة تقديم المساعدة المالية والإنسانية والمساعدة في مجال الوساطة لحل الأزمة السياسية والعسكرية في اليمن.

ونوه أيضاً بإبرام مذكرة تفاهم بين حركة أنصار الله ووكالات الأمم المتحدة لحل الحالة المتعلقة بناقلة النفط "صافر".

ونذكر مرة أخرى بالقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) وغيره من المبادرات الرامية إلى تحقيق الاستقرار دون الإقليمي، بما في ذلك مفهوم الأمن الجماعي الروسي الجديد.

وأخيراً، أود أن أقول إننا لسنا مندهشين لسماح مزاعم جديدة من عدد من البلدان اليوم بأن أزمة الغذاء العالمية التي تلوح في الأفق ناجمة حصراً عن أعمال روسيا في أوكرانيا. نحن نفهم أنه من الأنسب لشركائنا الغربيين أن يوجهوا هذه الاتهامات بدلاً من الاعتراف فعلياً بمسؤوليتهم عن التقلبات والتشاؤم في أسواق الغذاء والطاقة والأسواق المالية. فالحالة لم تنشأ بين عشية وضحاها واستغرقت سنوات. والواقع أنها جاءت نتيجة للإعانات المفرطة التي تقدمها الاقتصادات الغربية، والحروب التجارية، والنزعة الحمائية، والجزاءات غير القانونية الأحادية الجانب التي تؤثر على ثلثي سكان الكوكب بدرجات متفاوتة.

ومن الجوانب السلبية الأخرى التول المعجل في مجال الذي تنفذه البلدان الغربية بهدف رئيسي يتمثل في حماية وتعزيز تكنولوجياتها. كل هذا تسبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة قبل أن يبدأ

بوساطة الأمم المتحدة. ونرحب بتحقيق الهدنة التي طال انتظارها ومدتها شهرين، والتي تنص على وقف جميع الأعمال العدائية، بما في ذلك الضربات الجوية داخل اليمن وخارجه، وإعادة الفتح الجزئي لمطار صنعاء الدولي والموانئ البحرية في محافظة الحديدة.

وفي ذلك الصدد، نشيد إشادة خاصة بدور المبعوث الخاص غرونديبرغ، الذي يسرت جهوده إلى حد كبير التفاوض على وقف إطلاق النار وتنفيذه. ونأمل أن يتسنى تمديد وقف إطلاق النار وتوسيع نطاقه إلى ما بعد إطاره الزمني المحدد. ونعتقد أن هذه الخطوات الإيجابية ستسهم في استعادة الثقة المتبادلة.

ونحث بقوة جميع أطراف النزاع اليمني على الامتثال الصارم للاتفاقات التي تم التوصل إليها ورفض الأعمال الاستفزازية الانفرادية. ولا نزال نعتقد أنه لا يمكن استعادة السلام الذي طال انتظاره في اليمن إلا من خلال حوار وطني واسع النطاق مع مراعاة مصالح وشواغل جميع القوى السياسية الرئيسية والمجموعات الدينية والإقليمية في البلد.

وفي ذلك السياق، ننوه بإنشاء سلطة جماعية جديدة في اليمن، هي مجلس القيادة الرئاسي، الذي يتألف من ممثلين لعدة قوى سياسية واجتماعية في البلد. والمجلس مكلف بحكم الدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية خلال الفترة الانتقالية، فضلاً عن معالجة الحالة الأمنية. وهذا الحدث المهم للشعب اليمني جاء أيضاً نتيجة للجهود السياسية والدبلوماسية للمملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي. ونحن على ثقة من أن أعضاء مجلس القيادة الرئاسي سيبدلون قسارى جهدهم لتحقيق الاستقرار في الحالة في اليمن واستعادة السلام في البلد. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال الحوار البناء مع حركة أنصار الله، التي تسيطر على شمال البلد.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالزيارة الأولى التي يقوم بها المبعوث الخاص إلى صنعاء منذ توليه منصبه واستئناف الحوار المباشر مع قيادة الحركة. ونرحب أيضاً باستعداد السيد غرونديبرغ للتعاون مع سفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن في اليمن.

ثانياً، فيما يتعلق بالعملية السياسية، نرحب بتيسير مجلس التعاون الخليجي لتنظيم المشاورات بين اليمينيين مؤخرًا. وتلاحظ المكسيك نقل السلطات وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي، الذي يشمل مشاركة ممثلين عن مختلف الفصائل. ونأمل أن يسهم في نجاح العملية السياسية التي ييسرها المبعوث الخاص. ولكننا، على غرار الوفود الأخرى، نصر على أهمية المشاركة الكاملة والعادلة والكبيرة للمرأة في تلك العملية.

وكما سمعنا هذا الصباح، فإن النزاع المسلح هو أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الإنسانية الخطيرة في اليمن. تستمر الاحتياجات في النمو، ولسوء الحظ، لا يتوفر سوى ما يزيد قليلاً عن ثلث الموارد لتلبية المطالب الأساسية لملايين اليمينيين. ونرحب بالتبرعات التي أعلنتها مختلف الجهات المانحة، بما فيها دول الخليج. ونرحب أيضاً بالمساهمات التي قدمتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لمساعدة الاقتصاد ورفع قيمة الريال.

ويمثل إيصال الوقود مؤخرًا عبر ميناء الحديدة تطوراً إيجابياً. بيد أن ارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية يثير قلقاً بالغاً. وهذه الزيادة خطيرة جداً بالنسبة لبلد تعيش فيه الغالبية العظمى من سكانه في ظروف انعدام الأمن الغذائي، بل ويعيش بعضهم في ظروف شبيهة بالمجاعة.

ويرحب وفد بلدي بالجهود المبذولة لاستئناف الرحلات الجوية التجارية من صنعاء وفتح الطرق وتوفير إمكانية الوصول إلى تعز. وستوفر تلك التدابير زخماً لإنعاش الاقتصاد وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالاجتماعات بين زعيم أنصار الله والمبعوث الخاص في مسقط، خاصة وأن هذه كانت المرة الأولى منذ بداية ولايته في صنعاء. وندعو إلى إبقاء قنوات الاتصال والتواصل مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة مفتوحة.

ثالثاً، تنوه المكسيك بالتقدم المحرز فيما يتعلق بمسألة ناقلة النفط "صافر". ونشيد بجهود المنسق المقيم ومكتب تنسيق الشؤون

عام ٢٠٢٢. إن العامل الرئيسي الذي يدفع عدم الاستقرار ومصدر المشكلة اليوم ليس العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، ولكن الجزاءات المفروضة على بلدنا، التي يقصد بها تقييد السلاسل اللوجستية والأنماط المالية المستخدمة لدفع المدفوعات مقابل أي شحنات قادمة من روسيا، باستثناء منتجات الطاقة التي يهتم بها الغرب.

ولهذا السبب، إذا كان أعضاء المجلس يريدون حقاً إنقاذ العالم من أزمة غذائية، فعليهم أن يرفعوا الجزاءات التي اختاروها والتي فرضوها هم أنفسهم، وستشعر البلدان الفقيرة على الفور بالفرق. وإذا لم يكن أعضاء المجلس مستعدين للقيام بذلك، فلا ينبغي لهم أن يخرطوا في خطاب أجوف أو أن يحاولوا تضليل الناس.

السيد أوتشوا مارتينيس (مكسيك) (تكلم بالإسبانية): نود أن نبدأ بشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما.

واليوم، سأركز في بياني على ثلاث نقاط: الهدنة، والعملية السياسية، وناقلة النفط "صافر". وفيما يتعلق بهذه المسائل الثلاث، نشهد بعض التقدم لأول مرة منذ عدة أشهر.

بادئ ذي بدء، تشيد المكسيك بالجهود التي قادها المبعوث الخاص لتحقيق لهدنة التي بدأت في ٢ نيسان/أبريل، ونهنئه على تلك الجهود. وتلك الخطوة الأولية، وإن كانت هشة ولا تخلو من التحديات، تشكل أساساً مهماً للمصالحة والسلام في البلد. ونأمل أن يمدد تعليق الأعمال القتالية إلى ما بعد فترة الشهرين وأن يصبح في نهاية المطاف وقفاً دائماً لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

ونلاحظ أنه لم تقع غارات جوية أو هجمات عبر الحدود منذ ما يزيد قليلاً عن أسبوع. ومع ذلك، وردت تقارير عن وقوع اشتباكات في بعض الأماكن، مثل محافظتي مأرب وتعز. ونحث الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن الاستفزازات من أجل الحفاظ على الهدنة. ومن الواضح أن النزاع لن يحل بالوسائل العسكرية، بل بالحوار والتفاوض. وتتيح الهدنة فرصة لتحقيق تلك الغاية.

إننا نأسف لأن التمويل الإنساني لملايين اليمنيين المحتاجين قد انخفض تدريجياً في السنوات القليلة الماضية فيما كانت الحالة الإنسانية تزداد سوءاً. والواقع أن العجز البالغ نحو ٢,٧ بليون دولار في نداء التمويل الإنساني قد تسبب في صعوبات جمة للقائمين على إدارة البرامج الإنسانية في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتدخل في الوقت المناسب من جانب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لتوفير بليون دولار في صورة دعم اقتصادي للبنك المركزي اليمني، فضلاً عن تقديم بليون دولار لمشاريع التنمية والوقود. وينبغي أن تكون هذه المبادرة الإقليمية بمثابة تشجيع للمجتمع الدولي لكي يجدد دعمه لنداء تمويل اليمن أيضاً. وسيطلب التصدي لذلك التحدي أيضاً من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من الوكالات الإنسانية أن تعدل نهجها الرامية إلى اجتذاب الدعم المستدام.

إن منطقتنا، القرن الأفريقي، تعي التهديد الذي تشكله ناقلة النفط المتهالكة صافر. فحدث تسرب نفطي لن يدمر النظام البيئي الهش فحسب، بل سيدمر أيضاً سبل عيش أولئك الذين يعتمدون على الاقتصاد الأزرق. وفي هذا الصدد، نرحب بخطة العمليات المتفق عليها بوصفها خطوة إيجابية وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى المساهمة على وجه السرعة في تمويلها حتى يبدأ تنفيذها دون إبطاء. في الختام، أتمنى لجميع إخواننا وأخواتنا المسلمين دوام السلام خلال شهر رمضان المبارك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعودي (اليمن): اسمحو لي في البداية، السيدة الرئيسة، أن أهنئكم على رئاستكم لأعمال المجلس لهذا الشهر، متمنياً لكم ولوفدكم الصديق كل التوفيق والنجاح. والشكر لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على رئاستها الناجحة لأعمال المجلس في الشهر الماضي. وأشكر السيد غريفيث والسيد غرونبرغ على إحاطتهما.

ليس هناك طريقة للسلام، فالسلام هو الطريق. ولقد اختارت الحكومة اليمنية السلام طريقاً لإنهاء الصراع وتحقيق الأمن والعدالة

الإنسانية، وكذلك هولندا، لمعالجة الحالة الملحة المتعلقة بالسفينة. وندعو قيادة أنصار الله إلى التعاون البناء في تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة في آذار/مارس. وندعو أيضاً إلى التضامن الدولي من أجل جمع الأموال اللازمة لوضع اللمسات الأخيرة على تلك العملية.

في الختام، يشدد وفد بلدي على ضرورة اغتنام الفرصة السانحة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار ودفع العملية السياسية قدماً من أجل تحقيق السلام، وبالتالي وضع حد للحالة الإنسانية الخطيرة التي يعاني منها الشعب اليمني.

السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونبرغ ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما وأرحب بمشاركة ممثل اليمن في هذه الجلسة.

بعد سبع سنوات من النزاع المسلح المدمر، فإن التطورات الإيجابية التي حدثت خلال الأسابيع القليلة الماضية مشجعة. وأثني على جميع الأطراف لموافقتها على هدنة لمدة شهرين وأقدر الدور المحوري للمبعوث الخاص وفريق الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

ترمز الهدنة إلى الرغبة المتبادلة للطرفين في التوصل إلى حل سياسي للنزاع. والأهم من ذلك، أنها تتيح لهما فرصة للانخراط بصورة هادفة وبناءة في جهود من أجل التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار، وفي نهاية المطاف، التوصل إلى التسوية السياسية المنشودة. ولذلك، نشجع الطرفين على أن يظلا وفيين لشروط الهدنة. كما أشيد بمجلس التعاون لدول الخليج العربية على جهوده الرامية إلى توحيد مختلف أصحاب المصلحة السياسيين بهدف دفع تطلعات اليمن للسلام إلى الأمام.

وتتوه كينيا بقرار الرئيس عبد ربه منصور هادي تسليم السلطة سلمياً وتتمنى لمجلس القيادة الرئاسي كل النجاح فيما يشرع في توحيد الشعب اليمني مع ضمان التوزيع العادل للخدمات. وحتى بينما نحتمل بلحظة المهلة هذه، يجب أن يكون الطرفان مدركين لحقيقة أنه لا بد من اتخاذ قرارات صعبة وتقديم تنازلات لتحقيق السلام المستدام الذي تمس الحاجة إليه.

لقد أكد فخامة الأخ رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الدكتور رشاد العليمي، أن هذا المجلس سيعمل على إنهاء الحرب وإحلال السلام وأنه مجلس سلام، لكنه أيضاً مجلس دفاع وقوة ووحدته صف مهمته الذود عن سيادة الوطن وحماية المواطنين.

لقد بارك مجلس الأمن مطلع الشهر الجاري الهدنة التي أعلن عنها المبعوث الخاص للأمين العام، والتي دعمتها الحكومة وتواصل الالتزام بنودها بالرغم من الانتهاكات الحوثية الصارخة، حيث لم تسلم محافظات مأرب والجوف وصعدة وحجة والحديدة وتعز والضالع من الهجمات الحوثية المستمرة، بما في ذلك بالصواريخ الباليستية، التي تقتل الأبرياء وتدمر المنشآت المدنية وتدفع المزيد من المدنيين للنزوح، مما يعقد من الوضع الإنساني ويصعب جهود الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة .

وقد التزمت الحكومة اليمنية منذ اللحظة الأولى بكل بنود الهدنة، سواء فيما يتعلق بإدخال السفن النفطية عبر موانئ الحديدة، أو باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتشغيل رحلات مباشرة عبر مطار صنعاء الدولي، بل خاطبت رسمياً الدول المحددة في اتفاق الهدنة لاستقبال تلك الرحلات، وسمت ممثلها في لجنة تعز بغرض فتح المعابر ورفع الحصار عن هذه المدينة التي يعاني أبناؤها من حصار لم يسبق له مثيل في ظل صمت المجتمع الدولي.

وندعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته الأخلاقية أولاً، وممارسة المزيد من الضغط على تلك الميليشيات لوقف عدوانها والالتزام بالهدنة، وفي المقدمة رفع الحصار عن تعز وإطلاق سراح الأسرى على مبدأ الكل مقابل الكل والانخراط في عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة لإنهاء الحرب.

إن الحكومة اليمنية مستعدة للذهاب إلى أبعد مدى لتحقيق تطلعات شعبنا في السلام والأمن والازدهار. لكن ذلك لا يمكن له أن يتحقق ما لم تنجح ميليشيات الحوثي إلى السلام وتقدم التنازلات الحقيقية من أجل مستقبل اليمن وأبنائه.

والمساواة وسيادة القانون الذي يطمح إليه أبناء الشعب اليمني. وفي سيرها على هذا الطريق المليء بالتحديات التي تضعها الميليشيات الحوثية، قدمت الحكومة الكثير من التنازلات بهدف رفع المعاناة الإنسانية وإنهاء الحرب التي فرضتها الميليشيات الإرهابية الحوثية .

وقد تجلت الحكمة اليمنية في مسار السلام عبر الإعلان التاريخي من فخامة الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي في ٧ نيسان/أبريل بتشكيل مجلس القيادة الرئاسي ونقل كامل السلطة إلى هذا المجلس الذي يمثل طيفاً أوسع من المكونات السياسية اليمنية ذات التوجه المدني والمساندة لمشروع استعادة الدولة، بل وتأكيداً على أن الحكومة اليمنية هي المظلة الشاملة لتعددية الآراء والتوجهات التي تعمل معاً تحت مبدأ التوافق والحوار من أجل حاضر ومستقبل اليمن، وتحقيق السلام العادل والمستدام من خلال عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص، السيد هانس غرونديبرغ، والمبنية على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى رأسها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

ولا يفوتني هنا، ومن على هذا المنبر، أن أؤمن ذلك القرار التاريخي الذي اتخذته فخامة الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي بنقل السلطة إلى مجلس القيادة الرئاسي، والذي تحمل المسؤولية خلال السنوات الماضية في ظل ظروف تاريخية بالغة التعقيد والتحديات.

وأجدها فرصة للتعبير عن تقدير الحكومة اليمنية للجهود التي بذلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية لاستضافة المشاورات اليمنية - اليمنية وتهيئة كافة الظروف لنجاح محاور مشاوراتها التي مثلت تحولاً جذرياً في مسار الأزمة اليمنية وأكدت حرص الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي على جمع شمل اليمنيين وتوحيد كلمتهم، بما في ذلك الميليشيات الحوثية التي ظل الباب مفتوحاً أمامها للانضمام إلى هذه المشاورات حتى اللحظة الأخيرة، ولكنها أبت إلا أن ترفض كل دعوات الحوار لحقن الدماء وتحقيق السلام واستمرت في خيار الحرب دون السلام وسيلةً لتحقيق أهدافها، وتصر على التمرس كأداة بيد إيران.

وإذ تثمن الحكومة اليمنية دعماً سخياً الذي قدمته المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة مؤخراً بثلاثة مليارات دولار أمريكي في المجال الاقتصادي والتنموي، فإننا نكرر دعوة المجتمع الدولي لتعزيز هذا الدعم ومساعدة الحكومة لتنفيذ برامج التعافي وبناء مصادر الدخل في جزء محوري لمعالجة الأزمة الإنسانية بدلا من الاعتماد على المساعدات الإغاثية.

أخيراً، السيدة الرئيسة: تدعم الحكومة اليمنية كافة الجهود المبذولة لمعالجة وضع خزان النفط "صافر" وتجنب كارثة وشيكة تتذر بعواقب وخيمة على المستوى الإنساني والبيئي والاقتصادي في اليمن ودول المنطقة والعالم. وإذ تُيسر الحكومة جهود الأمم المتحدة في هذا الشأن، فإنها تحذر من تلاعب الميليشيات الحوثية بهذا الملف وتغيير مواقفها واستخدامه كورقة ابتزاز سياسي كما هو الحال على مدى الأعوام الثلاثة الماضية. وفي الوقت الذي ندعو إلى دعم وتمويل خطة الأمم المتحدة لتجنب الكارثة، فإننا نجدد دعوتنا إلى هذا المجلس الموقر لمواصلة الضغط على تلك الميليشيات حتى إنهاء الخطر الذي تمثله هذه الناقلات. شكراً السيد الرئيس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

أرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن الموضوع في مشاورات مغلقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥

السيدة الرئيسة، تقدر الحكومة اليمنية الدعم السخي الذي تقدمت به الدول الشقيقة والصديقة بشكل مباشر، أو عبر خطة الاستجابة الإنسانية للتخفيف من معاناة أبناء الشعب اليمني. إلا أنه بالرغم من هذا الدعم، لا تزال العمليات الإنسانية عاجزة عن الوصول لكافة المحتاجين، إما بسبب وقف التمويل الذي يهدد بوقف المشاريع الإغاثية، أو نتيجة العقبات التي تفرضها الميليشيات الحوثية وتحولها مسار المساعدات بعيداً عن مستحقيها. وفي الوقت الذي نجدد فيه دعوتنا إلى المجتمع الدولي لإبقاء اليمن على رأس قائمة أولوياته، وتقديم المزيد من الدعم لإنهاء الأزمة الإنسانية، ولا سيما في ظل الظروف الدولية الراهنة والارتفاع الكبير في أسعار الغذاء والوقود، فإننا نكرر دعوتنا لهذا المجلس الموقر لاستخدام الأدوات اللازمة لوقف عبث الميليشيات الحوثية بالملف الإنساني.

السيدة الرئيسة، أكد وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مراراً أمام هذا المجلس أن تدهور الوضع الاقتصادي في اليمن هو أحد أهم عوامل الانحدار الخطير للوضع الإنساني على مستوى البلد. وبما أنه لا يمكننا انتظار إحلال السلام في اليمن قبل البدء بتدوير عجلة التنمية، فإن الحكومة تواصل بذل الجهود الكبيرة لتنفيذ العديد من الإصلاحات والمشاريع التنموية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم واستقرار سعر صرف العملة الوطنية وبالتالي تحسين الوضع الإنساني لكل اليمنيين.